

حركة رؤوس الأموال الدولية و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية (2018/1990)

حبيب قنوني* ، عبد الرحيم عامر**

الإرسال: 2019/10/02

القبول: 2019/12/02

النشر: 2020/01/05

ملخص : يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين حركة رؤوس الأموال الدولية بمختلف أشكالها والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. توصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تحويلات المهاجرين، الديون الخارجية، الإعانات والنمو الاقتصادي مع تباين في الأثر على المدينين القصير والطويل. و استخلصنا من هذه الدراسة إلى حاجة الجزائر لإصلاحات عميقة من أجل استقطاب أكبر لرؤوس الأموال الأجنبية وخصوصا خلق محيط ملائم من أجل أن تساهم هذه التدفقات بشكل محسوس في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : حركة رؤوس الأموال الدولية؛ أشكال رؤوس الأموال الدولية؛ النمو الاقتصادي؛ دراسة قياسية.

تصنيف JEL: F21، O47، C51.

International Capital Movement and Economic Growth in Algeria: An Empirical Study (1990/2018)

Abstract: This paper aims to study the relationship between international capital movement and economic growth in Algeria during the period 1990-2018. The results found that there is a long-run relationship between FDI, migrant remittances, external debt, subsidies and economic growth with difference impact in short and long-run. We conclude that Algeria needs deep reforms in order to attract more foreign capital, especially to create an appropriate environment in order to contribute to economic growth.

Keywords: International capital movement; International capital forms; economic growth; Econometric study.

JEL Classification : F21, O47, C51.

* أستاذ محاضر "أ"، جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر ، الجزائر ، guenouni.hbib@univ-mascara.dz... (المؤلف المرسل)

** أستاذ محاضر "ب"، جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر ، الجزائر ، a.ameur@univ-mascara.dz

1. مقدمة

إن سهولة حركة رؤوس الأموال الدولية تعتبر من أهم التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم حديثا. وبالرغم من أن الدول المتقدمة تعد الوجهة الرئيسية لها، إلا أن الدول النامية عرفت هي أيضا زيادة كبيرة نسبيا في هذه الحركة. فمنذ تبني الجزائر اقتصاد السوق (بداية التسعينات) عملت على بذل جهودا معتبرة من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية، وبمختلف أنواعها كالمساعدات الدولية (الهبات)، الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويلات المهاجرين والديون الخارجية.

حركة رؤوس الأموال الدولية هي شكل من أشكال التمويل خاصة في حالة عجز التمويل الداخلي، وذلك بالنظر إلى الآثار الإيجابية التي تخلقها على الاقتصاد، من تنوع لمصادر الدخل، وجلب التكنولوجيا الحديثة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

عرف الاقتصاد الجزائري عدة اهتزازات جراء ارتباطه المفرط بمصدر واحد وهو البترول، لذا أقدمت السلطات على تحسين سياستها الاقتصادية والمالية، والإسراع في وضع إصلاحات هيكلية ضرورية لتكثيف الاقتصاد لشروط تسيير حر وتنافسي. ولعل أهم أثر لحركة رؤوس الأموال الدولية هو ذلك الذي تحدثه على النمو الاقتصادي.

فمن خلال العديد من الأبحاث والدراسات الاقتصادية بينت أن هذه الحركة الدولية لرؤوس الأموال تساهم في النمو والتنمية الاقتصادية، حيث أنها تحل مشكلة النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما تحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، بالخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكساب مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع مستوى الدخل لدى الفرد وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان.

من خلال هذا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر حركة رؤوس الأموال الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي حركة رؤوس الأموال الدولية وما هي أشكالها؟
 - ما هو النمو الاقتصادي وما هي أهم مؤشراتته؟
 - ما هي طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربط بين أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية بالنمو الاقتصادي؟
- ودعّمنا بحثنا بدراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018) تعتمد على نموذج مكون من أهم أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية كمتغيرات مستقلة ومعدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الحركة الدولية لرؤوس الأموال في النمو الاقتصادي ومن ثمّ التنمية الاقتصادية، حيث أنها تحل مشكلة النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما تحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدولة المضيفة واكتساب مهارات الإنتاج بالخصوص الاستثمارات الأجنبية مباشرة.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة التي تجمع بين أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي السعي نحو تجسيد المناخ الملائم لها لتحفيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وجلب التكنولوجيا الحديثة.

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف و تحليل بعض المفاهيم المتعلقة بحركة رؤوس الأموال الدولية و النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العلاقة التي يمكن أن تربطهما. بينما سيتم الاعتماد على الأسلوب القياسي الكمي لقياس أثر حركة رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال الفترة (1990-2018)، حيث تم تجميع بيانات هذه الفترة من قاعدة بيانات البنك الدولي تخص هذه البيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و المساعدات الأجنبية الرسمية للتنمية، تحويلات المهاجرين، تدفقات الديون الخارجية (قصيرة و طويلة الأجل).

أدوات الدراسة: كما تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews الاصدار رقم (10) للقيام بعملية تقدير النموذج، و تحليل النتائج.

2- أدبيات حول حركة رؤوس الأموال الدولية والنمو الاقتصادي:

2-1- حركة رؤوس الأموال الدولية:

إن حركة رؤوس الأموال بين الدول هو انتقال الحقوق المترتبة على رؤوس الأموال (نقود، سندات، صكوك أو أوراق مالية أخرى) بين فرد أو مجموعة من الأفراد المعنويين أو الطبيعيين أو مؤسسة أهلية أو رسمية من الدول إلى مثل ذلك في دولة أخرى، ويعني ذلك انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد إلى آخر (مفلح، 2007، صفحة 22)، أي حركة رأس المال النقدي بين الأفراد -المعنويين والطبيعيين والمشروعات- من بلد إلى بلد آخر (غازي، 1999، الصفحات 1-6).

كما عرفها البنك الدولي على أنها صافي التدفقات المالية فهي "صافي التدفقات من القروض التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة مطروحا منها التسديدات، بالإضافة إلى المساعدات الرسمية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محافظ الأسهم". (طلقح، 2006، الصفحات 1-79)

تعلم هذه الحركة على نقل القوة الشرائية بين الدول، حيث وفي أغلب الأحيان تتم الحركة في مناطق الطلب المنخفض على هذه الأموال إلى المناطق ذات الطلب المرتفع، وتساعد هذه العملية في تمويل التجارة الخارجية من السلع والخدمات، زيادة إلى ذلك التحويلات الرأسمالية العينية بين الدول (هوسن و هرنندز، 1987، الصفحات 331-335) كما عرفها Starke على أنها كل حركة للموارد الاقتصادية للغير بهدف استغلالها خارج حدود البلد (Starke, 1966, p. 59)، وعرفها برتان بأنها كل إستغلال يتم في الخارج لموارد مالية يمتلكها بلد من البلدان (برتان، 1982، صفحة 10).

من هذه التعارف نستخلص أن حركة رؤوس الأموال الدولية هي تحويل القوة الشرائية من بلد إلى آخر بهدف الربح عن طريق الاستثمار، كما أن هذه الحركة لا تشمل رأس المال الإنتاجي فقط وإنما الأصول المالية كالسندات والأسهم، بالإضافة إلى الأصول العينية كالآلات والعقارات، وبناء على التعريف السابق للبنك الدولي فإن الحركة المالية تأخذ الأشكال التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو "توظيف رؤوس الأموال من أجل الحصول على منفعة دائمة، وتأثير قد يصل حد السيطرة في مؤسسة تمارس نشاطاتها في الخارج، وذلك من خلال امتلاك ما لا يقل عن 10% من رأسماله"، كما أن الاستثمار الأجنبي في الحافظة هو "شراء سندات الملكية أو الدين (صادرة عن وكلاء غير مقيمين) عدا تلك المدرجة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية...." (FMI, 2009, pp. 108-114).

- الديون الخارجية هي " في أي وقت من الأوقات، الالتزامات الفعلية (وليس المحتملة) المستحقة (والأصول) بالنسبة لغير المقيمين" (ECBank, 2018).
- المساعدات الخارجية هي " تدفقات مالية، مساعدة تقنية، أو السلع التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية أو التي تقدم كمنح أو قروض مدعومة" (Radelet, 2006, pp. 1-24).
- التحويلات هي " حاصل جميع تحويلات العمال وتعويضات العاملين وتحويلات جميع المغتربين والمهاجرين في الخارج" (البنك الدولي، 2011).

2-2- النمو الاقتصادي:

تهدف أي دولة من خلال سياساتها الاقتصادية إلى تحقيق نمو اقتصادي و المتمثل في " تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه" (السريتي و عبد الوهاب نجما، 2007، صفحة 302). كما أن هذا النمو يتحقق نتيجة جهود ومبادرات مجموع الأعوان الاقتصاديين من أجل خلق قيمة مضافة، بمعنى القيام بإنتاج القيمة غير المستهلكة من طرف هؤلاء الأعوان (Biacabe, 1998, p. 20).

ويتمثل الدخل الوطني في غالب الأحيان في الناتج المحلي الإجمالي الذي يتمثل في " مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة محليا في دولة ما خلال فترة زمنية معينة (سنة)، مقومة بأسعارها السوقية" (قنوني، 2016، صفحة 13).

وتكمن أهمية حسابه في: (قنوني، 2016، صفحة 13)

- التعرف على مستوى معيشة الفرد في المجتمع من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - التعرف على معدل النمو الاقتصادي من خلال نسبة الزيادة في الناتج من سنة لأخرى؛
 - التعرف على نمط توزيعه بين أفراد المجتمع؛
 - المساعدة في رسم السياسات الاقتصادية.
- ويتم حسابه بعدة طرق نذكر منها: (قنوني، 2016، الصفحات 13-15)
- طريقة الإنتاج: ولتجنب الازدواجية في حساب الناتج الوطني الإجمالي نتبع أحد الأسلوبين:
 - طريقة المنتج النهائي: وهي مجموع القيم النقدية للمنتجات المحلية النهائية من السلع والخدمات في فترة زمنية معينة:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{كمية الوحدات} \times \text{سعر بيع الوحدة} \quad (\text{PIB} = \sum Q_i P_i)$$

- طريقة القيمة المضافة: مجموع القيم المضافة من الإنتاج المحلي من السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل إنتاجها ابتداء من مرحلة المادة الخام إلى مرحلة السلعة أو الخدمة النهائية في فترة زمنية معينة.

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{مجموع القيم المضافة} \quad (\text{PIB} = \sum VAB)$$

- طريقة الدخل: الناتج المحلي الإجمالي بهذه الطريقة يساوي مجموع الدخول التي يحصل عليها الأفراد المساهمون في النشاط الاقتصادي (دخول عوامل الإنتاج) + الضرائب غير المباشرة (ضرائب المبيعات والإنتاج) + إهلاك رأس المال.

$$\text{PIB} = \text{RI} + \text{Tind} + \text{Am} \quad \text{حيث الدخل المحلي} \quad \text{RI} = \text{S} + \text{P} + \text{R} + \text{i} \quad (\text{الدخل المحلي})$$

الأجور S: جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية.

الأرباح P: هي عائد عنصر التنظيم كأرباح الشركات والمؤسسات. وينقسم تعبير الربح إلى قسمين:

- دخل الملاك: وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.
- أرباح الشركات: وهي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة وهذه الأرباح يمكن تقسيمها إلى مايلي:
ضرائب دخل الشركات: وهو جزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في صورة ضرائب.
أرباح الأسهم (الأرباح الموزعة): وهي الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة.
أرباح محتجزة (غير موزعة): جزء من الأرباح الذي لا يوزع بغية مواجهة أي التزامات.
الريع أو الإيجار R: العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة نظير المساهمة في العملية الإنتاجية، إضافة إلى براءة الاختراع أو حقوق التأليف.
- الفوائد i: العائد الذي يتحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت أعمال أو بنوك نظير عمليات الإقراض. ولا يدخل ضمنها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين.
- طريقة الإنفاق: مجموع قيم الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا لكل القطاعات الاقتصادية في الدولة خلال فترة زمنية معينة.

الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

2-3- العلاقة بين حركة رؤوس الأموال الدولية والنمو الاقتصادي (دراسات سابقة):

من المتعارف عليه اقتصاديا، أن الحركة الدولية لرؤوس الأموال تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فبالرغم من صحة هذه العلاقة على وجه العموم في كثير من الدول المتقدمة وكذا بعض الدول الناشئة إلا أن الدراسات التطبيقية الحديثة التي أجريت في عدد من الدول النامية تشير إلى أن هذه العلاقة ليست مستقرة وقد تختلف من اقتصاد إلى آخر في الاتجاه والمقدار، حتى أن هذه العلاقة قد تتعرض للتقلب في اتجاهها ومقدارها في الاقتصاد نفسه من فترة زمنية إلى أخرى. بسبب احتواء حركة رؤوس الأموال الدولية على أشكال عديدة وخصوصيات معينة (الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاستثمار الأجنبي في المحافظة، قروض خارجية، معونات أجنبية، تحويلات المغتربين)، فقد تعددت الدراسات لتحليل كل شكل وتأثيره على حدى، ومن بين الدراسات السابقة وجدنا:

- دراسة (Ekanayake & Chatrna, 2010) حول العلاقة بين المعونات الخارجية والنمو الاقتصادي في 85 بلدا ناميا ينتمي إلى إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية والكاريبية خلال الفترة 1980-2007. توصل الباحثان إلى أن تأثير المعونات الخارجية على النمو الاقتصادي كان متقلبا حسب كل بلد. فبالرغم من وجود علاقة تأثير إيجابي للمعونات الخارجية على نمو اقتصاديات عديد البلدان، إلا أن دولا أخرى كان فيها هذا التأثير سلبيا.

- دراسة (Lin & Lin, 2014) حول العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة في فيتنام ما بين 1980 و2010 بالاعتماد على اختبار منحني Kuznets البيئي. أثبت الباحثان وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الدخل القومي والاستثمارات الأجنبية وتوصلا إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدت إلى نمو سريع للاقتصاد الفيتنامي خلال الثلاثين سنة الأخيرة، منتجة بذلك دخلا قوميا كبيرا يؤدي بدوره إلى جذب مزيد من المستثمرين الأجانب.

- دراسة (de Groot, 2014) حول العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إجمالي الناتج المحلي واستهلاك العائلات توصل إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على الناتج المحلي أو استهلاك العائلات.

- دراسة (Feeny, Iamsiraroj, & McGillivray, 2014) توصلت إلى عدم وجود أي تأثير محسوس لتحويلات المهاجرين على نصيب الفرد من ارتفاع النمو في 136 بلدا ناميا مفسرا ذلك باختلالات جوهرية اقتصادية ومالية تعرفها هذه البلدان.
- دراسة (Soumaré, 2015) لحالة كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا ومصر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2011. خلصت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى نمو اقتصادي أحسن لدول شمال افريقيا وهو ما ينتج عنه مداخيل إضافية للحكومات والأفراد عن طريق اعتماد سياسات ضريبية معتدلة وكذا خلق مناصب الشغل.
- دراسة (Matuzeviciute & Butkus, 2016) حول العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي بالاعتماد على إحصائيات 116 بلدا ناميا ومصنعا خلال 1990-2014، أثبتت الدراسة أن تحويلات المهاجرين أدت إلى تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المصنعة بينما كان أثرها محدودا في الدول النامية. كما خلصت هذه الدراسة بأن التأثير الايجابي لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي يتطلب اقتصاديات يكون دخل الفرد فيها من 8250 إلى 8960 دولار سنويا.
- دراسة (Mavikela & Khobai, 2018) حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي في الأرجنتين بالاعتماد على الاحصائيات ما بين 1970 و 2016. أظهرت نتائج هذه الدراسة علاقة طويلة طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر، استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي.
- من خلال عرضنا للدراسات السابقة، لاحظنا أن معظم الدراسات، إن لم نقل كلها تناولت شكلا واحدا من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية و تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، و أهمها النمو الاقتصادي. إلا أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة، كوننا تناولنا كل أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية (ما عدا الاستثمار في المحافظة لغياب المعطيات) و تأثيرها على النمو الاقتصادي في نموذج واحد.

3- دراسة قياسية:

3-1- صياغة النموذج :

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، واعتمادا على الدراسات السابقة وعلى الدراسات النظرية يمكن كتابة النموذج ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات وبإدخال اللوغاريتم فيها، على الشكل التالي:

$$\ln(TGDP_t) = \beta_0 + \beta_1 \ln(FDI_t) + \beta_2 \ln(DEPT_t) + \beta_3 \ln(REM_t) + \beta_4 \ln(AIDS_t) + \beta_5 \ln(INF_t) + \varepsilon_t$$

TGDP: معدل النمو الاقتصادي.

FDI: نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

DEPT: نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

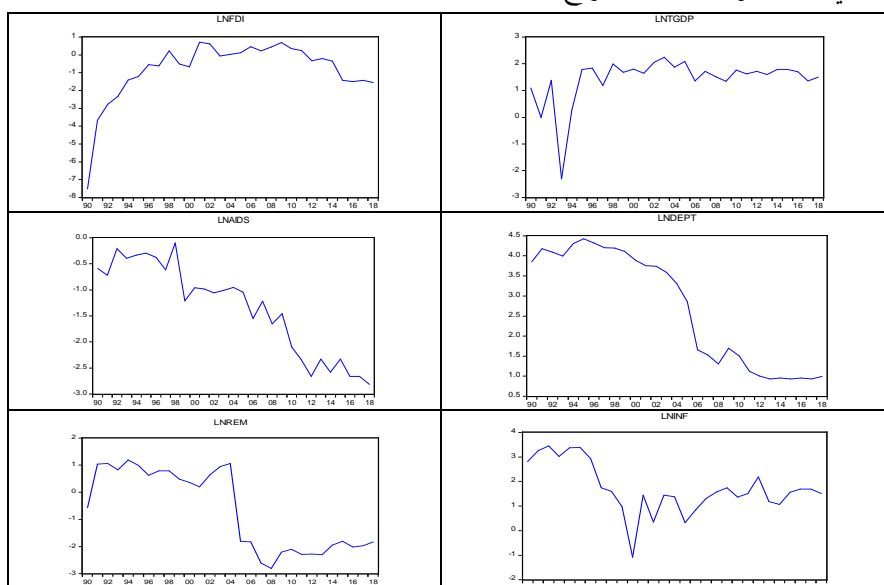
REM: نسبة تحويلات المهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

AIDS: نسبة الإعانات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

INF: التضخم.

3-2- معطيات الدراسة: لقد تم الحصول على معطيات الدراسة من البنك الدولي، وتمتد من 1990 إلى 2018،

والتمثيل البياني التالي يبين تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الشكل (1): تطور متغيرات الدراسة

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يظهر لنا أنه يوجد مركبة الاتجاه العام، وبالتالي يحتمل أن تكون هذه المتغيرات

غير مستقرة في سلاسلها الأصلية ومن أجل التأكد من ذلك نقوم بإجراء اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة.

3-3- دراسة استقرارية السلاسل: سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي والمتمثل في اختبار ديكي- فولر المتطور

(ADF) الذي يعتمد تطبيقه على درجة التأخير وتم تحديد هذه الأخيرة بدرجة تأخير صفر استنادا على دالة الارتباط

الذاتي الجزئية. الجدول التالي يلخص اختبار ADF.

الجدول (1): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

سلسلة الفروقات		سلسلة في المستوى		المتغيرات
الاحتمال	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	
0.00	-8.90	0.45	-0.57	$\ln(TGDP_t)$
		0.00	-7.43	$\ln(FDI_t)$
		0.00	-3.57	$\ln(DEPT_t)$
0.00	-5.74	0.33	-0.85	$\ln(REM_t)$
0.00	-8.78	0.98	1.92	$\ln(AIDS_t)$
0.00	-7.94	0.14	-1.39	$\ln(INF_t)$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (ADF) لسلسلي FDI و DEPT أصغر من 0.05 ومنه

فان السلسلتين مستقرتين عند المستوى $I(0)$ ، ونلاحظ كذلك ان القيمة الاحتمالية (ADF) لسلاسل REM،

AIDS و INF أكبر من 0.05 ومنه فان السلاسل غير مستقر، بينما القيمة الاحتمالية (ADF) لسلاسل

الفروقات أقل من 0.05 وبهذا فان السلاسل مستقرة عند الفرق الاول (1)I. كما أن المتغير التابع TGDP مستقر عند الفرق الأول. النتائج المتحصل من دراسة الاستقرارية تجعل من الممكن تطبيق منهجية ARDL.

3-4- اختبار التكامل المشترك (ARDL Bounds Tests):

التكامل المشترك وفقاً لـ (Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يتركز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H₀) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H₁).

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة F-stat تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran (2001) and al، عندئذ لا يمكن أن نقرر. والجدول التالي يلخص اختبار الحدود:

الجدول (2): اختبارات الحدود

القيمة	F-statistics
3.328613	5
حدود القيمة الحرجة	
مستوى المعنوية	I ₀
10%	2.08
5%	2.39
1%	3.06
I ₁	القيمة الحرجة
3	3.38
	4.15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال Eviews 10

من الجدول 2 قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (3.32) هي أكبر من القيمة الحرجة عند الحد الأقصى عند مستوى معنوية 10% فإننا نرفض فرضية العدم (H₀) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة (H₁) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

3-5- تقدير النموذج وفق مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة: بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والنموالاقتصادي واعتماداً على (AIC) Akaike info criterion تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (1، 1، 1، 1، 1) ARDL هو النموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدول 3 و4:

الجدول (3): تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

المتغيرات	المعاملات	الاحتمال
Ln(FDI _t)	0.423917	0.0434
Ln(DEPT _t)	1.156295	0.2903
Ln(REM _t)	-0.369450	0.5774
Ln(AIDS _t)	-1.482895	0.1336
Ln(INF _t)	0.048004	0.8789
C	-3.662856	0.4355
DW= 2,05	R ² adj= 0,56	P(F-Statistic)=0.01

الجدول (4) : تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

الاحتمال	المعاملات	المتغيرات
0.0202	0.246374	$D_t(LNFDI_t)$
0.1865	0.696211	$D_t(LNDEPT_t)$
0.1402	-0.351160	$D_t(LNREM_t)$
0.6044	-0.220624	$D_t(LNAIDS_t)$
0.4644	0.120278	$D_t(LNINF_t)$
0.0000	-0.981532	CointEq(-1)*
$EC = LNTGDP - (0.42LNFDI + 1.15LNDEPT - 0.36LNREM - 1.48LNAIDS + 0.04LNINF - 3.66)$		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال 10 Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج جيدة حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بـ 56%، والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. كما أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء من خلال قيمة DW، والنموذج مقبول احصائياً من خلال احتمال احصائية فيشر ($0.01 < 0.05$).

أما فيما يخص إحصائية ستودنت المحسوبة تبين لنا أن كل معالم متغيرات النموذج للمدى الطويل والقصير غير معنوية إحصائياً ما عدا الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما بالنسبة لمعامل الإرجاع أو بما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (-0,98)، فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل أي أنه يقاس نسبة اختلال التوازن في النمو الاقتصادي الممكن تعديله من سنة إلى أخرى بـ 98%، أما فيما يخص إشارة المعلمات المقدرة فإننا نلاحظ أنه لا يوجد اختلاف بين المديين القصير والطويل، حيث:

- وجود أثر إيجابي معنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، حيث أن زيادة حجم الاستثمارات بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.24% و 0.42% على التوالي.
- وجود أثر إيجابي غير معنوي للمديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، حيث أن زيادة حجم المديونية بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.69% و 1.15% على التوالي.
- هناك أثر سالب غير معنوي للتحويلات على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، حيث أن زيادة حجمها بـ 1% تؤدي إلى انخفاض النمو بـ 0.35% و 0.36% على التوالي.
- يوجد أثر سالب غير معنوي للإعانات الخارجية على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، حيث أن زيادة حجمها بـ 1% تؤدي إلى انخفاض النمو بـ 0.22% و 1.48% على التوالي.
- وجود أثر موجب غير معنوي للتضخم على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، حيث زيادة التضخم بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو بـ 0.12% و 0.04% على التوالي.

3-6- جودة النموذج:

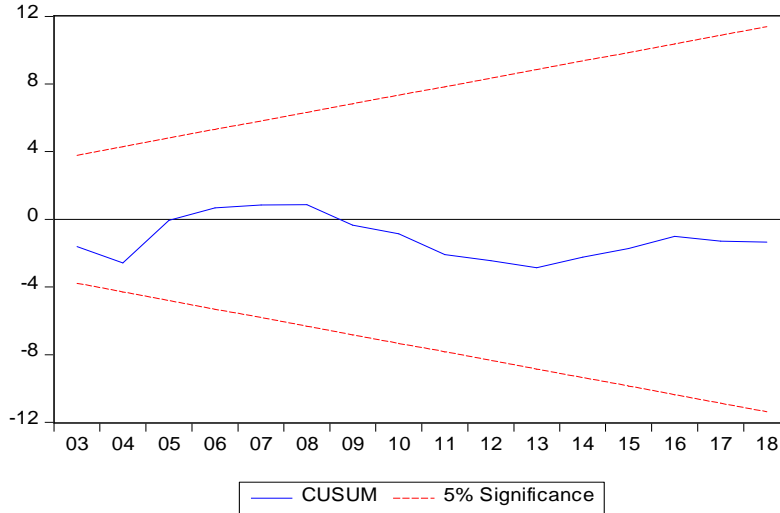
من أجل دراسة جودة النموذج تجري الاختبارات التشخيصية التالية:

الجدول (6): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

اختبار إرتباط سلسلة البواقي Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H_0): لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
0.27	Prob F (2,14)	1.39	F-statistique
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H_0): ثبات التباين			
0.70	Prob F (1,25)	0.14	F-statistique
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque–Bera			
فرضية العدم (H_0): البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
0.60	Prob	0.83	Jarque–Bera
اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم (H_0): النموذج محدد بشكل صحيح			
0.61	Prob	0.27	F-statistique

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال Eviews10

- من خلال الجدول تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج ما يلي :
- يشير اختبار إرتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.27 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
 - يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.70 هي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.
 - بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jack–Berra تساوي 0.60 هي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.
 - يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.61 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.
 - يبين إختبار الإستقرار الهيكلي CUSUM التالي أن النموذج مستقر.



4- التحليل الاقتصادي للنتائج:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة العلاقة التي يمكن أن تكون بين أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية والنمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال النموذج القياسي المطبق وجدنا أن كل النتائج غير معنوية احصائيا على المدى القصير وعلى المدى الطويل ما عدا الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أظهرت النتائج بأنه توجد علاقة تكامل على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

وجدنا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، وهذه النتيجة توافق النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة. بالنسبة للجزائر أغلب هذه الاستثمارات الأجنبية تصب في قطاع المحروقات الذي يعد المصدر الأول للنمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية والتي وجدنا أنها تربطها علاقة طردية بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، فهذا يبين الدور الذي لعبته هذه المديونية في التحول الاقتصادي والتغيير الهيكلي خصوصا في سنوات التسعينات جراء الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات بالرغم من أنها لم تستعمل كليا في تطوير الاقتصاد.

أما بالنسبة لتحويلات المهاجرين فقد ربطتها علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي. لأن هذه التحويلات المالية تكون في غالبيتها عبر قنوات غير رسمية، إضافة إلى تحولها مباشرة إلى طلب على السلع المستوردة مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. كما أن عدم وجود أسس اقتصادية ومالية صحيحة قد يفسر انعدام تأثير تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي (تحويلات المهاجرين الجزائريين لا تتجاوز 2 مليار دولار سنويا، يحول حوالي 60% منها بطريقة غير رسمية).

العلاقة العكسية بين الإعانات الخارجية والنمو الاقتصادي، يوضح أن هذه الإعانات لا توجه إلى القطاعات الاقتصادية، بل تقدمها بعض المنظمات الدولية إلى فئات معينة من السكان، وأن أغلبها ليست رؤوس أموال.

بالنسبة للتضخم وجدنا أن النتيجة وفق النظرية الاقتصادية، فهناك علاقة طردية بينه وبين النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع أسعار السلع المحلية (خصوصا بعد خفض كمية السلع المستوردة) حفز المستثمرين على زيادة الإنتاج، بالرغم من عدم وصوله لتغطية السوق الوطنية.

5-الخاتمة:

تعمل الجزائر منذ أزمة أسعار المحروقات سنة 1986 والانخفاض الحاد في الموارد المالية و يقينها بعدم الاعتماد الشبه كلي على مصدر تمويل واحد (البترو) على وضع إصلاحات اقتصادية ومالية لاستقطاب أكبر حجم ممكن من رؤوس الأموال الدولية. فقد قامت بتقديم حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى وضع إصلاحات مست القطاع المالي.

وبعد الدراسة القياسية التي قمنا بها، لم تختلف نتائجنا عن تلك الخاصة بالدراسات الاقتصادية السابقة، حيث وجدنا أن الشكل الوحيد من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية الذي له أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي هو الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره المتغير الاقتصادي الوحيد الذي يعمل على نقل الموارد المالية والتكنولوجيا إلى البلد المضيف.

لكن المتمعن لخصوصيات الاقتصاد الجزائري يعرف أنه لا يزال يعتمد بشكل كبير على المحروقات كمصدر أول للتمويل، وبالتالي نستنتج أن النسبة الكبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه لهذا القطاع كونه يدر أرباحا مضمونة للمستثمرين الأجانب، مع اهمال شبه كلي لبقية القطاعات كالزراعة والصناعة.

على ضوء نتائجنا، يمكن القول أن الجزائر لا تزال بحاجة لاستقطاب أكبر لرؤوس الأموال الأجنبية، خصوصا بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014، وذلك لن يكون إلا بخلق محيط ملائم لهذه الموارد والعمل على توجيهها إلى كل القطاعات الاقتصادية. إضافة إلى عدم الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر فقط بل العمل على كيفية استقطاب جميع أشكال حركة رؤوس الأموال الأجنبية كتحويلات المهاجرين.

وعلى ضوء هذه الدراسة يجب على المسؤولين القيام بـ :

- إعادة النظر في المنظومة الجبائية من أجل تخفيض أكثر للمستثمرين الأجانب؛
- رفع القيود على حركة رؤوس الأموال الناشطة قانونيا؛
- الإصلاح الفعلي والشامل للنظام المالي كونه الواجهة الأولى لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، مع فتح فروع للبنوك الوطنية في الخارج لتسهيل عملية تحويل أموال المهاجرين؛
- إلغاء قاعدة 49/51 في جميع القطاعات والإبقاء عليها في القطاعات الاستراتيجية كالمحروقات.

6- قائمة المراجع:

- المراجع العربية:
- البنك الدولي. (2011). *كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات*، تاريخ الاسترداد 28 2، 2019، من: www.worldbank.org/prospects/immigrationandremittances
- السريتي، أحمد و نجما، على عبد الوهاب. (2007). *النظرية الاقتصادية الكلية*، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر.
- الطائي، غازي. (1999). *الاقتصاد الدولي*، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
- برتان، جيل. (1982). *الاستثمار الدولي*، (علي مقلد، المترجمون)، الإصدار 2، المجلد 1، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، لبنان.
- طلفاح، أحمد. (2006). *التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- قنوني، حبيب. (2016). *البيسط في الاقتصاد الكلي*، مكتبة الرشد للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر.
- مفلح، هزاع. (2007). *التمويل الدولي*، منشورات جامعة حلب، سوريا.
- هوسن، جون و هرنديز، مارك. (1987). *العلاقات الاقتصادية الدولية*، (طه عبد الله منصور، المترجمون)، دار المريخ، السعودية.
- المراجع الأجنبية:
- Biacabe, J.-L. (1998). La croissance économique: du réel au potentiel : les indicateurs économiques en question. *cahier Français n° 286*, 1-24.
- de Groot, O. (2014). Foreign direct investment and welfare. *ECLAC Production Development Series*, 196, 1-32.
- ECBank. (2018). Balance of payments and other external statistics - External debt. Retrieved 2 22, 2019, from https://www.ecb.europa.eu/stats/balance_of_payments_and_external/external_debt/html/index.en.html
- Ekanayake, E. M., & Chatrna, D. (2010). The effect of foreign aid on economic growth in developing countries. *Journal of International Business and Cultural Studies*, 3, 3-11.
- Feeny, S., Iamsiraroj, S., & McGillivray, M. (2014). Remittances and economic growth. Larger impact in smaller countries? *J. Dev. Stud*, 50, 1055-1066.
- FMI. (2009). Balance of payments and international investment position manual. Washington: D.C.: *International Monetary Fund*.
- Lin, D., & Lin, S. (2014). CO2 Emissions, Energy Consumption, Economic Growth and FDI in Vietnam. *Managing Global Transitions*, 12 (3), 219-232.
- Matuzeviciute, K., & Butkus, M. (2016). Remittances, Development Level, and Long-Run Economic Growth. *Economies*, 4 (28), 1-20.

-
- Mavikela, N., & Khobai, H. (2018). Investigating the Link between Foreign direct investment, Energy consumption and Economic growth in Argentina. *MPRA*, 1-23.
 - Radelet, S. (2006). A Primer on Foreign Aid. *Center for Global Development*, 1-24.
 - Soumaré, I. (2015). Does FDI improve economic development in North African countries? *Applied Economics*, 5510-5533.
 - Starke, J. (1966). The Convention of 1965 on the Settlements of Investment Disputes Between States and Nations of the Others States, Protection and Encouragement of the Private Foreign Investment. *Canberra*.